المحاضرة الأولى: مدخل لمالية المؤسسة

المحور الأول: مدخل للمؤسسة الاقتصادية

تمهيد: تعتبر المؤسسة عصب الحياة الاقتصادية والنواة الرئيسية للاقتصاد باعتبارها مصدر للثروة والممول الأساسي للأسواق بالمنتجات، وبالتالي لا بد من البحث عن أحسن الطرق لتسيير المؤسسة وتوجيهها نحو تحقيق أهدافها المتنوعة؛ سواء للمتعاملين معها من عملاء، أو الموردين أو المالكين أو المساهمين بحيث يتعامل المسير المالي مع وضعيات مالية متنوعة تتسم كلها بارتفاع درجة مخاطرتها لذلك يتوجب عليه قبل اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه الوضعيات يستلزم عليه إجراء تشخيص شامل للوضعية المالية للمؤسسة.

في الحقيقة لا يوجد هناك مفهوم موحد للمؤسسة وذلك بسبب تعقد طبيعة هذا الكيان الاقتصادي ووجوده في محيط يتسم بالتعقيد وسوف نحاول إعطاء مفهوم للمؤسسة وذلك وفقا لوجهات نظر مختلفة وأهمها:

1-المؤسسة وحدة لتوزيع الدخل: تعتبر المؤسسة وسيلة لتكوين الدخل وتوزيع المداخيل التي أنتجتها على مختلف المتعاملين الاقتصاديين والماليين، فبعد ما يتم إنتاج السلع والخدمات توجه هذه المنتجات إلى البيع وينجر عن ذلك مداخيل يطرح منها قيمة الاستهلاكات الوسيطة ونجد ما يسمى بالقيمة المضافة والتي تعبر عن الرصيد الهام الذي يظهر لنا مدى نجاح نشاط المؤسسة في تنمية الفوائض، والقيمة المضافة لا يمكن اعتبارها دخل صافي للمؤسسة لان هناك العديد من الأطراف المساهمة في تكوين هذه القيمة وأبرزهم الأعوان الاقتصاديين والماليين وبالتالي فإنهم يستفيدون من هذه القيمة.

2-المؤسسة وحدة إنتاج وتوزيع: وفقا لهذا المنظور تعرف المؤسسة على أنها تنظيم اقتصادي مستقل يتكون من وسائل بشرية ومادية يتم المزج فيما بينها وذلك من أجل القيام بإنتاج سلع وخدمات توجه للتسويق، وبالتالي يمكن اعتبار المؤسسة بأنها عون اقتصادي يقوم بوظيفة رئيسية تتمثل في إنتاج السلع والخدمات

3-المؤسسة مركز لاتخاذ القرارات الاقتصادية و المالية: تعتبر المؤسسة قاعدة للقرارات الاقتصادية لأنها تلعب دورا هاما في الاقتصاد فالقرارات التي تتخذها المؤسسة تؤثر في الكثير من الجوانب في الحياة الاقتصادية المهمة، وتختلف هذه القرارات باختلاف الظروف الاقتصادية والبيئة المحيطة بالمؤسسة ومن جانب آخر تختلف باختلاف المعايير التي تعتمدها المؤسسة فيمكن لهذه القرارات أن تتعلق بالزمن القصير، المتوسط، أو الطويل؛ بحيث ينجر على هذه القرارات العديد من المسؤوليات لذلك لابد أن تتسم عملية اتخاذ القرار بالدقة والتركيز ولا يكون ذلك إلا إذا استندت تلك القرارات على أسس علمية ودقيقة.

4-المؤسسة خلية اجتماعية: يركز هذا المفهوم على العنصر البشري والذي يعتبره النقطة الأساسية لنشاط المؤسسة، فالمؤسسة تقوم بتوظيف يد عاملة وبالتالي فهي تقوم بواجب اجتماعي ووظيفة اجتماعية حساسة وذلك بتوفيرها لعدة احتياجات يكون هؤلاء العمال بأمس الحاجة لها، وبالتالي ووفقا لهذا التعريف يمكن اعتبار المؤسسة تجمع بشري يسعى لتحقيق أهداف المختلفة.

5- <u>المؤسسة كنظام</u>: من خلال هذا المنظور تعرف المؤسسة على أنها نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالمحيط الخارجي بحيث يتكون هذا النظام من مجموعة من العناصر المتفاعلة بينها والمترابطة والتي تسعى لتحقيق أهداف مختلفة، وتقوم الطريقة النظامية على دراسة العناصر المكونة لظاهرة معينة بمراعاة الارتباطات والتفاعلات الموجودة بين هذه العناصر، وتتمثل العناصر المكونة لنظام المؤسسة من أنظمة فرعية وهي:(النظام الفرعي التجاري والنظام الفرعي الإنتاجي والنظام الفرعي المالي) ويتميز كل نظام فرعي بهدف فرعي محدد، وبما أن الأنظمة الفرعية للمؤسسة متفاعلة فيما بينها فان ترابط الأهداف الفرعية للأنظمة يرمي لتحقيق الهدف العام لنظام المؤسسة.

ويتمثل الهدف العام للمؤسسة في التكيف مع المحيط العام للمؤسسة وينقسم بدوره إلى أهداف فرعية كل على حسب النظام الفرعي، فمثلا الهدف التجاري يتمثل في التكيف مع المحيط التجاري للمؤسسة والهدف الفرعي الإنتاجي يتمثل في التكيف مع المحيط الإنتاجي للمؤسسة وأما الهدف الفرعي المالي فيتمثل في التكيف مع المحيط المالي.

من خلال ما سبق، نلاحظ بأن العديد من التعاريف قد قدمت للمؤسسة الاقتصادية، ويرجع ذلك للتطور الذي شهدته المؤسسات وكذا اختلاف ايديولوجيات المفكرين والاقتصاديين عموما، إلا أنه يمكننا إعطاء تعريف شامل و هو: " المؤسسة هي مجموعة من الوسائل البشرية والمادية التي تعمل في شكل وظائف متناسقة فيما بينها قصد تحقيق مجموعة من الأهداف". ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): وظائف المؤسسة الاقتصادية

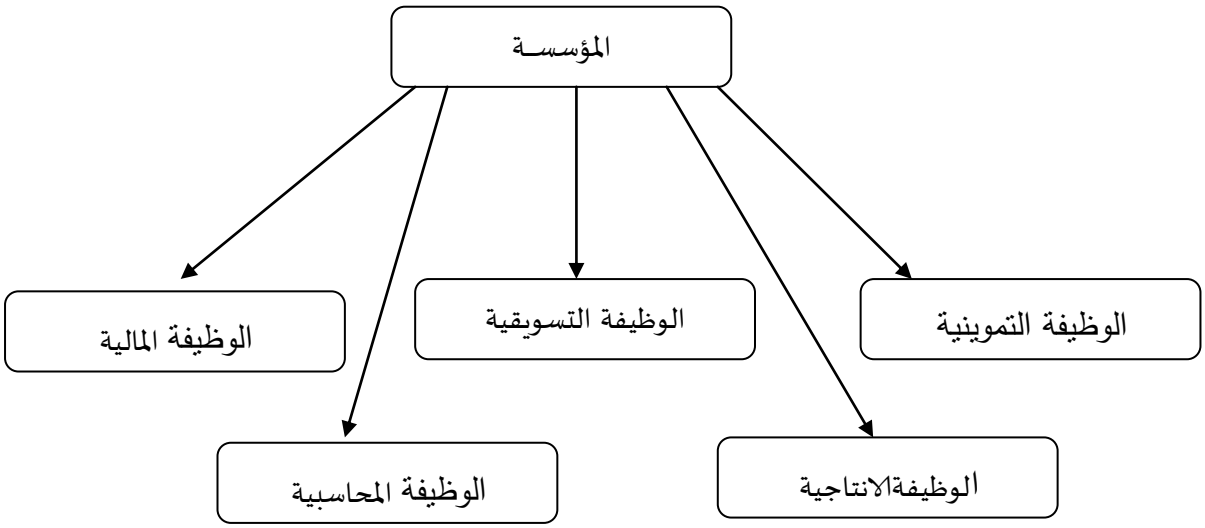

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن المؤسسة لها مجموعة من الوظائف الداخلية، وقد تختلف باختلاف النشاط الذي تمارسه المؤسسة، وحسب الشكل فالوظيفة التموينية تهتم بكيفية الحصول على المواد الأولية ووسائل الإنتاج بالجودة العلية وأقل التكاليف، بينما الوظيفة الإنتاجية تهتم بتحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة، في حين الوظيفة التسويقية تعمل على كيفية توزيع هذه المنتجات والترويج لها، في حين الوظيفة المحاسبية تهتم بتسجيل وتقييد كل عمليات التبادل من بيع وشراء، أما الوظيفة المالية والتي نحن بصدد دراستها فتهتم بكيفيات الحصول على الاحتياجات المالية و كيفيات استخدامها بالطرق المثلى.

المحور الثاني: مالية المؤسسة

تعرّف المالية على أساس انّها الفن والعلم الذي يتعلق بإدارة الأموال، حيث تعني كلمة فن أن هناك بعض الفرص لإظهار المهارات والإبداع في إدارة الأموال، أما كلمة علم فتعني أنه هناك بعض الحقائق المثبتة والمستندة على النظريات و المبادئ و المفاهيم فيما يتعلق بالقرار المالي في إدارة الأموال، وتعدّ الادارة المالية أحد الركائز الهامة في المؤسسة كونها تتعامل مع المورد المالي الذي يشكّل أحد الدعامات الأساسية لبقاء المؤسسات وتطورّها.

1- تعريف الإدارة المالية:

ظهرت تعريفات عديدة للإدارة المالية ورغم اختلافها إلّا أنّها تتّفق من حيث المضمون ومن هذه التعريفات نذكر:

تعريف أول للإدارة المالية: هي عبارة عن مجموعة من المفاهيم و الأدوات التي تستخدمها المؤسسة لاستثمار الأموال بكفاءة لتعظيم قيمتها و بما يؤدي الى تحقيق هدف البقاء و النمو و الاستمرار و تحقيق أعلى ربح ممكن و بأقل التكاليف سواء عند تحديد مصادر الأموال أو عند القيام باستثمار هذه المصادر.

تعريف ثاني للإدارة المالية: هي مجموعة من القواعد التي تعمل على دراسة أفضل الطرق الممكنة للحصول على ربح مالي و توفير القدرة على تمويل كافة المهام التي تتم داخل المنشأة.

تعريف ثالث للإدارة المالية: هي تلك الوظيفة التي تهتم بتنظيم حركة الأموال(تدفقات نقدية داخلة وتدفقات نقدية خارجة) اللازمة لتحقيق أهداف المشروع و الوفاء بالالتزامات المالية عليه في الوقت المحدد حتى لا يتعرض المشروع الى عسر مالي سواء كان فني أو حقيقي.

تعريف رابع للإدارة المالية: هي تلك الوظيفة المعنية بالقرارات المتعلقة بالحصول على الأموال بالشكل الأمثل و استثمار تلك الأموال بكفاءة و بالشكل الذي يؤدي الى تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة أو تعظيم ثروة حملة الأسهم أو المالكين وبالتالي تحقيق الهدف الأعلى للمؤسسة وهو البقاء و النمو والاستمرار.

وهذا يعني أن وظيفة الادارة المالية تركز اهتمامها على ادارة محفظة استثمارات المؤسسة بالشكل الذي يؤدي الى تعظيم العائد على هذه الاستثمارات من خلال مزيج مناسب من مصادر التمويل المتاحة يؤدي الى تخفيض تكلفة رأس المال على الحدود الدنيا.

تعريف خامس للإدارة المالية: في تعريفها البسيط هي مجموعة المهام والعمليات التي تسعى في مجموعها الى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة و في اطار محيطها المالي، عد تحديد الحاجات التي تريدها من الأموال من خلال برامجها وخططها الاستثمارية وكذا برامج تمويلها وحاجاتها اليومية وعند تحديد الحاجات ودراسة الامكانيات للحصول على الأموال تأتي العملية الثالثة وهي القرار باختيار أحسن الحاجات ودراسة الامكانيات التي تسمح لها بتحقيق خططها و نشاطها بشكل عادي و الوصول الى اهدافها في جوان الانتاج و التوزيع و النتائج أو الأرباح حسب الظروف المحيطة بها، وعلاقتها مع المتعاملين مع الأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن ودوره في ذلك.

تعريف سادس للإدارة المالية: هي تلك الادارة التي تقوم بنشاطات مالية متنوعة وذلك من خلال تنفيذها لوظائف فنّية متخصّصة كالتحليل المالي، تقييم المشاريع، إعداد وتفسير القوائم المالية،

الموازنات التقديرية، الاندماج، إعادة التنظيم المالي، التوجيه، الرقابة ولكن بصيغة مالية و انجاز الوظائف بكفاءة تستطيع تحقيق الاهداف المحددة لها وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف المؤسسة.

وبنا على هذه التعريفات هناك ثلاثة عناصر أساسية تتعامل معها الادارة المالية وهي:

- معرفة حجم الأموال المستثمرة في المؤسسة؛
- معرفة هيكل الأصول؛
- معرفة الهيكل المالي للمؤسسة.

واستنادا على هذه العناصر لابد للإدارة المالية للمؤسسة من اتخاذ ثلاثة قرارات استراتيجية فيما يتعلق بسياسة الاستثمار والتمويل وسياسة توزيع الأرباح وهذه القرارات تشكل في مجموعها المهام الأساسية للوظيفة المالية.

2- الفرق بين المالية العامة ومالية المؤسسة:

المالية العامة: هي التي تهتم بعملية حصول الدولة على الأموال اللازمة لتسيير المرافق العامة و ضمان استخدام هذه الأموال بكفاءة و فعالية عالية على أبواب الانفاق المختلفة وذلك وفقا لما تم تخصيصه بموجب بنود الموازنة السنوية العامة للدولة.

مالية المؤسسة: هي التي تهتم بعملية حصول المؤسسة على الأموال الازمة لتسيير المرافق الخاصة بالمؤسسة وضمان استخدام هذه الأموال بكفاءة و فعالية عالية من خلال طرق الاستثمار المختلفة وفقا لما تم تخصيصه بموجب بنود الميزانية السنوية للمؤسسة.